مقتل شرطي في هجوم على وزارة الداخلية في كابول

6

خلال جلسته التكميلية أمس

مجلس الأمة يوافق على ميزانيات 8 جهات حكومية

وافق مجلس الأمة خلال جلسته التكميلية أمس الأربعاء على 6 ميزانيات وحسابات ختامية لبعض الجهات الحكومية، وهي: وكالة الأنباء الكويتية «كونا» والصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر والإدارة العامة للإطفاء وبنك الائتمان والبنك المركزي والهيئة العامة للبيئة وهيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويحيلها إلى الحكومة.

وقد افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة بعد رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، ثم بدأ المجلس مناقشة بند الميزانيات والحساب الختامي.

وقال النائب علي الدقباسي: هناك الكثير من الهيئات دورها «لا فايده ولا عايده» فقد كلفت الدولة أموالا ولم يستفيد منها المواطن.

وأشار الى أن من ضمن ما نناقشه ميزانية (بنك الائتمان) وهناك من يعملون في البنك برواتب عالية، لافتا الى أننا نستغرب من عدم مبادرتهم دعم المواطنين وفق أقساط مريحة .

بينما نفت وزيرة الإسكان والخدمات جنان بوشهري ما يثار عن زيادة القرض الإسكاني، لافتة الى أننا نستغرب إثارة هذا الموضوع حيث أنه قد سبق نفيه.

وقالت بوشهري ردا على حديث النائب علي الدقباسي عن زيادة القرض الإسكاني: إن قروض الترميم تعطى للفئات المستحقة وذلك بما يتواءم مع القانون، وأن أي زيادة قابلة للدراسة، مشددة الحرص على«استدامة البنك في ظل توزيعات إسكانية بلغت 12 ألف وحدة سكنية».

وأوضحت أنه لا يوجد أي حالة تنفيع في (بنك الائتمان)، وأنه مكون من عدة جهات حكومية تعمل وفق مكافآت سنوية تصل الى 5 آلاف دينار سنويا، مشيرة الى أن هناك اجتماعات دورية مقيدة بمحاضر.

وأضافت: في حال وجود أي حالة تنفيع من (بنك الائتمان) فليقدمها النائب وسنتخذ الإجراءات القانونية تجاهها.

وبينت بوشهري أن القضية الإسكانية تتخذ استراتيجية جديدة وهي توزيع أرض وقرض على المواطن وهو يقوم بالبناء.

وقالت النائب صفاء الهاشم إن على الحكومة إعطاء المواطنين أراض على ان يقوموا هم بالبناء عليها.

وتابعت: «هناك فساد كبير في هيئة البيئة.. وقد تعاقدوا مع شركة للتنفيع تتبع أحد المدراء في الهيئة»، متسائلة: أين تذهب الدعوم الخاصة بالترشيد؟.

وأعرب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد أمس الأربعاء عن توقعه بأن تستقطب المنطقة الشمالية (مدينة الحرير وجزيرة بوبيان) استثمارات دولية بأكثر من 400 مليار دولار لن تكلف الميزانية العامة للدولة أي مبالغ.

وجاء ذلك في مداخلة للشيخ ناصر صباح الأحمد في جلسة مجلس الأمة التكميلية ردا على ما أثاره عدد من النواب أثناء مناقشة تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن اعتماد الحسابات الختامية وربط ميزانيات ثماني جهات حكومية.

وقال الشيخ ناصر الصباح «نتوقع أن يتم استقطاب استثمارات دولية بأكثر من 400 مليار دولار للمنطقة الشمالية التي تقدر مساحتها ب1800 كيلومتر مربع وهي ليست مخصصة للصرف عليها من قبل الميزانية العامة للدولة».

وأضاف ان «استقطاب الاستثمارات الدولية للمنطقة الشمالية يتطلب وجود قانون مناسب خاص به علما بأن القانون الآن تحت الدراسة حتى تكون المنطقة جاذبة للمستثمر والساكن».

وحول ما أثاره بعض النواب بشأن تلوث بعض مناطق البلاد وتأثيرها على البيئة أوضح الشيخ ناصر صباح الأحمد الذي يترأس المجلس الأعلى للبيئة ان الاجتماع الأخير للمجلس الأعلى للبيئة بحث كيفية التعامل مع المشاكل البيئية في منطقة الشعيبة لاسيما ما يتعلق بالتلوث الصناعي منها.

وقال «تم إيقاف إعطاء أي تراخيص في منطقة الشعيبة حتى يتبين حجم الضرر الذي تتعرض لـه». وأضاف أن اجتماع المجلس الأعلى للبيئة الأخير بحث شراء بعض الوحدات لتنقية مياه المجاري لاستخدامها في حال لا سمح الله حدوث مشكلة مشابهة لما حصل في محطة تنقية مياه المجاري في منطقة مشرف حتى لا تتكرر مشكلة صرف مياه المجاري الملوثة إلى البحر. بدوره، قال وزير التجارة والصناعة خالد الروضان إن هيئة الصناعة لا تخصص أي مصنع او أرض إلا بموافقة البيئة، مشيرا أيضا الى أن هناك ممثلا للبيئة في هيئة الصناعة.

وأشار النائب عبدالله فهاد الى أن الوضع البيئي كارثي ولا بد من دق ناقوس الخطر والحكومة مجتمعة مسؤولة عن حماية البيئة، مبينا أن الصرف الصحي في جليب الشيوخ ومنطقة الشويخ يصب في جون الكويت.

ولفت فهاد الى ان 4 مليارات مجمدة لدى نقطة الارتباط التي أوكلت لأشخاص غير مختصين. وأكد وزير النفط والكهرباء بخيت الرشيدي أن نقطة الارتباط تعمل كمنسق للتعويضات ولا تقوم بمشاريع ويستقطع لهم فقط 3 بالمئة نظير مصاريفهم الإدارية والحكومة لا تمنحهم أي ميزانيات او أموال.

أما رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبدالصمد فقال: إن نقطة الارتباط البيئية كانت لا تراقب ماليا سابقا بحجة أنهم يتبعون الأمم المتحدة وأجبرناهم في لجنة الميزانيات على الرقابة من قبل الجهات الرقابية وديوان المحاسبة وهناك كثير من الملاحظات عليها.

بدوره حذر وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي من كارثة بيئية قادمة في مدينة صباح الاحمد اذا لم يتم انشاء محطة صرف صحي في أم الهيمان، مؤكدا ضرورة الانتباه للتوسع العمراني، كما يجب عدم النظر الى مشاريع النفايات كمشاريع ذات مردود مادي بل انه يصرف عليه كحماية للبيئة. وقال انه لم يتم الموافقة على أي مشروع للنفايات الصلبة، وللأسف مجلس الأمة ألغى بند النفايات الصلبة من ميزانية البلدية.

بدوره تساءل النائب أسامة الشاهين عن دور وزارة التربية في التوعية البيئية، ولماذا تم تخفيض التوعية في المدارس؟.

وقال: لدينا غرفة للمجس البيئي لكن تغلق خارج اوقات العمل وهذا امر غير جيد.

بدوره قال النائب محمد الحويلة ان قانون حماية البيئة واللجنة البرلمانية المختصة أكدوا على تفعيل قوانين لحماية البيئة لذا يجب توفير كوادر بشرية لتطبيق القانون.

وأضاف بأن هيئة البيئة لديها مشاريع لتطوير عملها كإنشاء محطات تنقية وشبكات صرف صناعي وصحي ومراقبة وهي تحتاج منا لدعم.

جانب من جلسة أمس (تصوير: محمد صابر)

- ناصر الصباح: المنطقة الشمالية ستستقطب استثمارات دولية بـ 400 مليار دولار
- الرومي: كارثة بيئية قادمة في مدينة صباح الأحمد إذا لم يتم إنشاء محطة صرف صحي في أم الهيمان
- الدقباسي: هناك الكثير من الهيئات دورها «لا فايدة ولا عايدة»
- بوشهري: قروض الترميم تعطى للفئات المستحقة بما يتواءم مع القانون

الشيخ ناصر صباح الأحمد في حديث ودي مع صفاء الهاشم

د. جنان بوشهري

النائب علي الدقباسي

مجلس الأمة ينظر اليوم مشروعي قانوني «الصحة النفسية» و«مكافحة المنشطات»

يعقد مجلس الأمة الكويتي جلسة خاصة اليوم الخميس للنظر في مشروعي قانوني الصحة النفسية ورعاية المريض النفسي وإنشاء الهيئة الكويتية لمكافحة المنشطات واقتراح تعديل قانون إصدار الشركات إضافة إلى الميزانيات والحسابات الختامية لعدد من الجهات الحكومية.

ويتضمن جدول أعمال الجلسة تقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية عن المشروع بقانون في شأن الصحة النفسية ورعاية المريض النفسي.

ويشمل جدول الأعمال أيضا تقرير لجنة الشباب والرياضة البرلمانية عن مشروع قانون بشأن إنشاء الهيئة الكويتية لمكافحة المنشطات واقتراح بقانون بشأن إنشاء اللجنة الكويتية لمكافحة المنشطات.

وأدرج على جدول أعمال الجلسة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات.

وتتضمن التقارير المدرجة تقرير لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية عن التوصية المقدمة من بعض الأعضاء حول ما أثير من قضايا أثناء مناقشة مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية (2007–2008).

وينظر المجلس أيضا في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية المتعلقة بثماني جهات حكومية أولاها مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة لمكافحة الفساد عن السنة المالية (2016–2017) ومشروع قانون بربط ميزانية الهيئة للسنة المالية (2018–2019) وتقارير الجهات الرقابية ذات الصلة.

ومن تقارير لجنة (الميزانيات) المدرجة على أعمال الجلسة مشروعا قانوني اعتماد الحساب الختامي عن السنة المالية (2016–2017) ومشروعا قانوني ربط ميزانية السنة المالية (2018–2019) للهيئة العامة للغذاء والتغذية والهيئة العامة للمعلومات المدنية والهيئة العامة للشباب وتقارير الجهات الرقابية ذات الصلة حولها.

وتشمل تقارير اللجنة البرلمانية مشاريع قوانين بشأن اعتماد الحساب الختامي عن السنة المالية (2016–2017) ومشاريع قوانين ربط ميزانية السنة المالية (2018–2019) للهيئة العامة للرياضة والهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما وتقارير الجهات الرقابية ذات الصلة حولهما.

كما يشمل جدول الأعمال تقريرين آخرين ل(الميزانيات) البرلمانية بشأن مشروعي قانوني اعتماد الحساب الختامي عن السنة المالية (2016–2017) ومشروعي قانوني ربط ميزانية السنة المالية (2018–2019) للهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي ومجلس الأمة وتقارير الجهات الرقابية ذات الصلة حولهما.

UPS العالمية لخدمات الدفع الإلكترونية
Universal Payment Services

دعوة حضور
إجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة الشركة العالمية لخدمات الدفع الالكترونية دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لمناقشة جدول الأعمال المبين أدناه. والمقرر انعقادها في تمام الساعة ١١:٣٠ صباحا يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٨/٠٦/١٣ وذلك في مقر الهيئة العامة للصناعة بجنوب السرة قاعة (٣).

بنود جدول الاعمال

١-سماع تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والمصادقة عليه
٢- سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والمصادقة عليه
٣- المصادقة على البيانات المالية و حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٤-سماع تقرير التعاملات مع أطراف ذات صلة التي تمت والتي ستتم.
٥-سماع تقرير المخالفات والجزاءات التي رصدتها الجهات الرقابية
٦-إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الادارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن إدارة الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٧- تعيين أو اعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية التي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه
٨- إجراء إنتخابات مجلس الإدارة لمدة ٣ سنوات

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة مقر الشركة العالمية لخدمات الدفع الالكترونية لاستلام الدعوة وجدول الأعمال حتى موعد أقصاه يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٨/٠٦/١٢

• مصطحبين معهم :
• البطاقة المدنية الاصلية (للافراد)
• صورة من السجل التجاري (للشركات)

هاتف ٢٢٤٧٥٦٨٦ - ٢٢٩٥٦٦٤٤

مجلس الادارة